الفصل الثالث

دور الإعلام الأمني العربي
في مكافحة الجريمة

* المبحث الأول: العمل العربي المشترك فى مجال الإعلام الأمني.
* المبحث الثاني: الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية للوقاية من الجريمة.

دور الإعلام الأمني العربي في مكافحة الجريمة

استناداً إلى أهمية تنمية وتوثيق التعاون العربي في شتى المجالات والذي يعد بدوره واحداً من أهم أهداف ميثاق جامعة الدول العربية، يبرز التعاون الأمني العربي باعتباره من أكثر المجالات إسهامًا في توفير المناخ الملائم والسليم للتنمية والتطور في الوطن العربي.

ومن ثم فقد حرص مجلس وزراء الداخلية العرب على إقرار استراتيجية أمنية عربية لتطبيقها في الدول العربية تجسيداً لمبدأ التعاون والعمل العربي المشترك من أجل الوقاية من الجريمة.

وإدراكًا من المجلس لأهمية دور الإعلام في تفعيل الأداء الأمني تم إنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني ككيان متخصص يدعم أنشطة المجلس ويحقق أهدافه وغاياته.

وفي هذا الفصل المكون من مبحثين سوف يتم التعرض إلى:

الأول : العمل العربي المشترك في مجال الإعلام الأمني.

الثاني: الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية للوقاية من الجريمة.

المبحث الأول

العمل العربي المشترك
في مجـــال الإعـــلام الأمنـي

احتل الاهتمام بدعم التعاون في المجال الأمني الصدارة على المستوى العالمي والإقليمي، في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب والإجرام وازدياد عمليات الاتجار غير المشروع للمخدرات وعمليات غسيل الأموال وغير ذلك من الأعمال الإجرامية المنظمة وغير المنظمة.

وبالطبع فإن منطقتنا العربية (كمنطقة إقليمية) تأثرت بدورها بتلك المتغيرات والمستجدات على الساحة الأمنية العالمية، وهو الأمر الذي أصبح معه على دولنا العربية ضرورة التعامل الواعي واليقظ لمواجهة تلك التطورات.

ولما كانت جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية هي الإطار التنظيمي الجماعي للإرادة العربية الموحدة، فقد أدرك ضرورة العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات الحديثة التي أفرزتها تلك الأحداث والمستجدات، والتي أصبح من الأهمية بمكان أن يواكبها توحيد للمجهودات الأمنية العربية، من خلال وضع وتحديد مفهوم الأمن الجماعي العربي، من خلال استحداث آلية جديدة لتفعيل العمل الأمني العربي المشترك وهو ما تجسد في إنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب، الذي يمثل باكورة التعاون الأمني العربي والترجمة للإرادة الجماعية للدول العربية لمواجهة التحديات الأمنية بشكل جماعي وهو ما سبق تناوله من قبل.

وفي هذا الإطار يعرض هذا المبحث دور المكتب العربي للإعلام الأمني كأحد أهم المؤسسات الإعلامية الأمنية العربية المتخصصة من خلال تناول العناصر التالية :

أولاً : نشأة المكتب العربي للإعلام الأمني وأهدافه.

ثانيًا: إنجازات المكتب العربي للإعلام الأمني.

ثالثًا: تقييم أداء مكتب الإعلام الأمني العربي.

وسوف نتناول كل عنصر على نحو تفصيلي.

أولاً : نشأة المكتب العربي للإعلام الأمني وأهدافه :

في ضوء المتغيرات والمستجدات التي أوضحناها والمتعلقة بالأوضاع الأمنية على الساحة العالمية، أدركت الحكومات العربية أهمية وجود كيان تنظيمي أمني في كنف جامعة الدول العربية متمثلاً في مجلس وزراء الداخلية العرب يدعم جهود الأجهزة الأمنية العربية ويدفع خطاها لتحقيق غاياتها.

ونتيجة لبروز دور الإعلام الأمني والحاجة إليه، فقد أصدر مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته العاشرة التي عقدت في تونس عام ١٩٩٣ قراره رقم ٢٠٥ بإنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني ومقره القاهرة كأحد المكاتب المتخصصة في نطاق الأمانة العامة.

وهو ما يعد تجسيداً لما حرص عليه مجلس وزراء الداخلية العرب منذ وضع نظامه الأساسي في شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ وهو إبراز الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه الرسالة الإعلامية في تحقيق الغايات الأمنية، وقد برز ذلك بوضوح في السياسات والأهداف التي وضعها المجلس لنفسه[١]. ولذلك فقد اهتم المجلس بإنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني ليكون أداة فاعلة في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الموضوعة من قبل المجلس.

وقد عكس الاهتمام بإنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني الرغبة الواضحة لمجلس وزراء الداخلية العرب في وجود أداة إعلامية يعول عليها في تحقيق وتنفيذ الغايات الأمنية[٢] وقد تبلور ذلك بوضوح في الأهداف الآتية:

---

(١) عبد المجيد شكري: «الاتصال الإعلامي وتنمية آفاق المستقبل وتحديات القرن الجديد»، دار العربي للنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص٤٣.

(٢) عبد المنعم بدر: «تطوير الإعلام الأمني العربي»، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٧، ص٤٦.

- وضع استراتيجية عامة للإعلام الأمني العربي.
- تحديد وظائف الإعلام الأمني العربي ومهماته.
- وضع خطة مركزية لتأهيل الكوادر الإعلامية الأمنية العربية.
- تأسيس مركز للمعلومات الأمنية العربية.
- التنسيق والإشراف والتعاون مع المكاتب القطرية للإعلام الأمني العربي وسياساته.
- تشكيل لجان فرعية تابعة للمكتب في المجالات الإعلامية الأمنية المتعددة، وفي الوسائل الإعلامية المختلفة.
- تشكيل لجان متخصصة في الإعلام الأمني، الإعلام الشرطي، والإعلام البيئي...إلخ. على أن تكون لكل لجنة مهام محددة، وبالتالي فإن كل لجنة تأخذ على عاتقها وضع فلسفة واستراتيجية وسياسة إعلامية عربية في مجال تخصصها وتسهم - في الوقت ذاته - في وضع استراتيجيتها الإعلامية الأمنية.
- يشكل المكتب لجنة خاصة تتولى مهمة إعداد البحوث والدراسات الهادفة إلى التأهيل النظري والعلمي المتطور للإعلام الأمني العربي، ومواجهة العقبات والمشاكل التي يمكن أن تواجه مسيرة الممارسة الإعلامية العربية، مع تقييم هذه الممارسة بشكل مستمر.

ثانيًا: إنجازات المكتب العربي للإعلام الأمني:

سبقت الإشارة إلى أن المكتب العربي للإعلام الأمني بدأ عام ١٩٩٣، بصدور قرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم ٢٠٥ بإنشائه ككيان تنظيمي إعلامي متخصص، يساند جهود الأجهزة الأمنية في تحقيق الأهداف الموضوعة له. مما يوضح ضخامة حجم الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا المكتب.

وفيما يلي استعراض لأهم إنجازات المكتب العربي للإعلام الأمني، مثل:

- إعداد دراسات وأبحاث علمية متخصصة في مجال الإعلام الأمني.
- المشاركة في المناسبات الأمنية المحلية مثل اليوم العالمي لمكافحة المخدرات.
- نشر المقالات والموضوعات المتخصصة في الدوريات الشرطية العربية والصحف المختلفة.
- الإسهام بشكل دائم في عقد المؤتمر العربي الأول لمسئولي الإعلام الأمني الذي يعقد في إطار نشاط الأمانة العامة للمجلس.
- متابعة تنفيذ ما يصدر عن الندوات والمؤتمرات التي عقدت في إطار عمل الأمانة العامة للمجلس من التوصيات والقرارات ذات الطابع الإعلامي.
- عقد مؤتمر خاص لمسئولي الإعلام العرب يتولى طرح محصلة تجارب الدول الأعضاء، والدروس المستفادة في مجال التوعية الأمنية، مع بحث سبل دعم التعاون العربي في هذا المجال، وقد عقد المؤتمر الأول خلال الفترة الممتدة من ٤ - ١٩٩٥/٩/٦ في الجمهورية العربية التونسية.
- وأخيراً هناك بعض الإنجازات في المجالات الأمنية المختلفة، مثل إنتاج أغنيتين إحداهما للتوعية من أضرار المخدرات، والأخرى للتوعية بأصول قواعد المرور، علاوة على طباعة ونشر كتيب يوضح حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية[١].

من العرض السابق لإنجازات المكتب العربي للإعلام الأمني، يرى الباحث أن هناك بعض المعوقات التي ما زالت قائمة ومؤثرة في عدم بلوغ المكتب أهدافه، بل إنها تحد من أدائه لمهامه على الوجه الأكمل.

---

(١) مجلس وزراء الداخلية العرب: «الرؤى والطموحات»، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تونس، ٢٠٠٠، ص٧.

ويمكن أن نوجز هذه المعوقات في الآتي:

- التضارب بين مفهوم الإعلام الأمني والعلاقات العامة على الأصعدة الشرطية العربية كافة، حيث إن مفهوم الإعلام الأمني كإعلام متخصص بزغ حديثًا على الساحة الإعلامية بشكل عام والشرطية بشكل خاص، حيث أصبح أحد سمات عصرنا الحالي لما له من أهمية في تعزيز مسيرة العمل الشرطي وتدعيم قيم ومصالح المجتمع وإشاعة الأمن والاستقرار والطمأنينة داخل الدولة، ونشر الثقافة الأمنية والقانونية، وتوعية أفرادها من الجريمة والانحراف في ظل التطور التكنولوجي الهائل وثورة المعلومات والاتصالات التي ساعدت - على الرغم من أهميتها العلمية - على انتشار الجريمة، فما زال هذا المفهوم الحديث الشامل للأمن يطبق في العديد من الدول العربية.
- عدم تفعيل دور الإعلام الأمني كإعلام متخصص في معالجة القضايا الأمنية وذلك من خلال هيمنة مفهوم الإعلام الأمني وسيادته على العلاقات العامة، حيث يتطلب «المفهوم الشامل للأمن» إعلامًا أمنيًا قادراً على التفاعل مع الواقع والإسهام في تخصيص وفهم الظواهر الأمنية واستيعابها وأن يكون فاعلاً ومبادراً في مواجهته لمظاهر الإجرام والانحراف، ومن ثم يجب أن يتوفر ويتهيأ للإعلام الأمني جميع الإمكانات والوسائل والخبرات والتخصصات الإعلامية والأمنية التي تحقق له إبراز قدرته وكفاءته في مواجهة الظواهر الإجرامية والإرهابية وكيفية التعامل معها.
- عدم مرونة التشريعات الأمنية ومواكبتها لروح العصر والتغيرات التي حدثت على الساحة العالمية: حيث ما زالت التشريعات الأمنية في العديد من الدول العربية قديمة العهد لم تمتد إليها يد التعديل، في ضوء التطورات التي حدثت في عالمنا المعاصر والتي أفرزتها نتائج العولمة Globalization من ظهور أنماط إجرامية حديثة العهد مثل الإجرام الإنترنتي، وغسيل الأموال، وتطوير أنماط إجرامية قديمة، مثل: جرائم عصابات

المخدرات «المافيا»، وعصابات تجارة الأطفال، وسرقة الأعضاء البشرية واتخاذ هذه الجرائم أبعاداً عالمية مستخدمة أحدث الوسائل والتقنيات، والتي تستوجب التصدي لها من خلال إصدار تشريعات أمنية جديدة تتماشى مع خطورة تلك الظواهر الإجرامية ذات الصبغة العالمية.

- عدم إعداد كوادر إعلامية أمنية متخصصة على مستوى عالٍ من الحس الأمني والإعلامي، تملك القدرة على استقراء المستقبل - علم المستقبليات[1] - مستعينة على ذلك بالمقدمات التي تعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية. والجدير بالذكر أن علم المستقبليات هو أحد العلوم الحديثة الذي يمكن تطبيقه في العديد من المجالات المختلفة كالعمل الشرطي وغيره.
- جمود التفكير الشرطي في غالبية الدول العربية واقتصاره على الجانبين الجنائي والإجرامي، وإغفاله أهمية الجانب الوقائي، وكنتيجة طبيعة لإغفال هذا الجانب نجد أن الأجهزة الأمنية الشرطية تفقد زمام المبادرة الأمنية وهو ما يجعلها دائمًا في إطار مواجهة آخذة دور المدافع، الأمر الذي لا بد من معالجته، من خلال ترسيخ مبدأ «منع الجريمة قبل وقوعها» إن الوقاية خير من العلاج لدى الكثير من القائمين على العمل الشرطي.
- القصور في بعض الجوانب المالية والإدارية التي تعوق سرعة إنجاز مهام المكتب والتوسع المستقبلي في الأنشطة ووضع الخطط الأمنية.

ثالثا: تقييم أداء المكتب العربي للإعلام الأمني:

من واقع تقييم الدارس لأداء مكتب الإعلام الأمني العربي يخلص إلى حقيقة مفادها أن أداء مكتب الإعلام الأمني العربي لم يصل بعد إلى المستوى المأمول الذي يتناسب مع الطموحات المعقودة عليه والتي تضمنتها أهدافه، كذا فإنه يرى من الضروري التأكيد على توافر النظرة الشمولية لتطوير المكتب على ثلاثة محاور رئيسية، هي:

---

(١) لمزيد من التفاصيل، محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

المحور الأول: «المستوى الإعلامي»:

لا بد من تطوير الوسائل الإعلامية المستخدمة من قبل المكتب سواء من حيث الوسيلة والرسالة والمرسل، كما يوصى بإنشاء «مركز متخصص للإنتاج الإعلامي الأمني العربي» ويوكل له العديد من المهام المتمثلة في: إيجاد وعي أمني عربي عميق في المجالات الأمنية المتعددة من خلال:

- إنتاج مادة إعلامية أمنية إذاعية وتليفزيونية وسينمائية متميزة.
- إصدار العديد من الصحف والمجلات الأمنية العامة والمتخصصة سواء على المستوى الإقليمي والمحلي على أن تخضع لإشراف وتوجيه مكتب الإعلام الأمني العربي في ضوء الفلسفة والاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية حيث يمكن في هذا الصدد اتخاذ الآتي:
  - تنشيط إصدار صحف ومجلات إعلامية أمنية عربية عامة تمثل إضافة إلى إصدارات المكتب العربي للإعلام الأمني بالاتفاق مع دور النشر العربية الكبرى.
  - تنشيط إصدار صحف ومجلات أمنية عربية متخصصة من خلال اللجان المتخصصة في المكتب العربي للإعلام الأمني، والمقصود بالتخصص هنا أن تكون تلك الإصدارات متخصصة في قطاع من القطاعات الأمنية على أن تكون مهمة كل منها أن تكون مرآة عاكسة للاستراتيجية العامة للإعلام الأمني العربي.
- إصدار صحف ومجلات أمنية عامة ومتخصصة على المستوى المحلي: ويتجسد ذلك في إصدار الصحف والمجلات الأمنية بمعرفة كل دولة عربية في ضوء الإمكانيات والاستراتيجيات الأمنية المحلية لكل دولة على حدة، وذلك في إطار استراتيجية أمنية عربية مرتبطة بخطط وسياسات وبرامج بعينها[1].

---

(١) عبد المنعم بدر: «تطوير الإعلام الأمني العربي» مرجع سبق ذكره، ص١٠٠.

- إنشاء قسم متخصص للإعلام الأمني بكل وسيلة إعلامية يكون مسئولاً عن تحرير المادة الأمنية بها ومراجعة الأخبار والتقارير والتحقيقات وإجراء المقابلات على أن يضم نخبة من الصحفيين المتخصصين في معالجة مثل تلك القضايا.

المحور الثاني: «المستوى الشرطي»:

يرى الباحث أن هناك مجموعة من الخطوات التي يتعين اتباعها واتخاذها على المستوى الشرطي، بهدف خلق البيئة المناسبة لتفعيل أداء وعمل مكتب الإعلام الأمني العربي، وتمثل تلك الخطوات قاعدة أساسية لا بد منها نحو التطوير المنشود في الأداء والفكر الشرطي، لذا يقترح الباحث الآتي:

- تطوير مفهوم الأمن الشرطي لدى المؤسسات الشرطية العربية: حيث إن تلك الأجهزة ما زالت على قناعة تامة بأنها هي الجهة الوحيدة المكلفة بتحقيق الأمن والأمان وقد انعكس ذلك بالتبعية في اقتصار مفهوم الأمن لديها على كلا الجانبين: الجنائي والإجرائي.

  لذا فإن الباحث يرى ضرورة تطوير هذا المفهوم الأمني الذي ثبت مع مرور الوقت أنه لا يستجيب لتطورات العصر بتنحيته جانبا وتبني مفهوم آخر أكثر تطوراً وملاءمة لعصرنا الحالي وهو «مفهوم الأمن الشامل» الذي تمثل الجوانب الجنائية والإجرائية والوقائية أركانه الأساسية.

- تحقيق التواصل بين الأجهزة الشرطية ووسائل الإعلام حيث أصبح من الضروري خلق نوع من التفاعل والتكامل بين الأجهزة الشرطية والإعلامية من خلال تبني شعار جديد «أن الإعلام والشرطة في خدمة المجتمع وقضاياه» بهدف تحقيق الأمن والأمان في المجتمعات العربية، وذلك عن طريق التوعية والتربية الأمنية، الأمر الذي يفرض على الإعلاميين والعاملين في المجال الأمني ضرورة الفهم الجيد لأبعاد هذا التفاعل والتكامل.

- إنشاء وحدة لنظم المعلومات الأمنية: بما أن المكتب الأمني العربي هو الجهة المرجعية الأولى والتي تحتل الصدارة في قائمة المؤسسات والأجهزة الأمنية

العربية التي تتوافر بها بعض البيانات والمعلومات الأمنية على مستوى الدول العربية، فإنه يستلزم معه إنشاء وحدة كاملة مجهزة بأحدث وسائل التكنولوجيا والحاسب الآلي بهدف إنشاء وتكوين قاعدة بيانات أمنية تفصيلية على مستوى الوحدات المحلية العربية المختلفة.

المحور الثالث: «المستوى الإعلامي - الأمني المشترك»:

يرى الباحث ضرورة التنسيق والتكامل بين الأجهزة الشرطية والإعلامية وخلق كوادر أمنية تتمتع بالحس الأمني عن بينة وإدراك يتوافر لها الخلفية الإعلامية التي تساعدها في إنجاز مهامها.

لذا فقد بات من الضروري اتباع الآتي:

- **إنشاء معهد للدراسات الإعلامية الأمنية:**

تقوم فلسفة إنشاء هذا المعهد على ضرورة إحلال نظام التعليم المستمر Continuing Education للقيادات الأمنية الحالية، بما يضمن توفير المزيد من الدراسة المتخصصة في مجال الإعلام الأمني للقيادات الشرطية، مما يحقق دعمها ومساندتها لفلسفة الإعلام الأمني في مواقعها من ناحية ويسهم في تشجيع وتنشيط الدراسات الإعلامية الأمنية المتخصصة سواء على المستوى العربي أو على المستوى المحلي، وهي الدراسات التي قد أصبحت من الندرة بشكل لا يتناسب مع التقدم الذي أحرزته تلك الدراسات في الخارج.

ويمكن لهذا المعهد منح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه وأن يكون من المواصفات الاختيارية والتفصيلية لشغل مناصب القيادة العليا للحصول على درجات علمية من هذا المعهد.

- **تنمية الموارد البشرية الإعلامية الأمنية العربية:**

لقد أصبحت قضية تنمية الموارد البشرية H.R.D من القضايا العالمية التي شغلت العالم في جميع المجالات والتخصصات حيث أصبح تطوير الموارد البشرية هدفًا في حد ذاته.

ونظراً لطبيعة عمل الجهاز الشرطي والذي يعتمد في المقام الأول على العنصر البشري لإنجاز مهامه بالطريقة الصحيحة والسليمة، فقد أصبح من الأهمية أن يمتلك الإعلام الأمني العربي كوادر مؤهلة إعلاميًا وأمنيًا معًا ويمكن في هذا الصدد تبني خلق نوعية جديدة من الكوادر من خلال اتباع أحد الاتجاهين الآتيين:

أ - الاتجاه الأول (الكادر الأمني - الإعلامي) :

عن طريق ترشيح كوادر متخصصة أمنيًا في المجالات الأمنية المختلفة (جنائيًا - اقتصاديًا - بيئيًا - قوميًا) والتي يتوافر لديها الموهبة والمقدرة الإعلامية للعمل في مجال الإعلام الأمني، ويرى الباحث أنه يتعين تزويدها بالخلفية الإعلامية الملائمة لتصبح إضافة إلي الإعلام الأمني العربي وتسهم في مواجهة مهامه الصعبة والمعقدة ومواجهة الحياة الأمنية العربية بمعطياتها الجديدة من خلال دراسة تخصصات الإعلام المختلفة: «الدورات التدريبية» أو الالتحاق بمعهد «الدراسات الإعلامية الأمنية» المشار إليه سابقًا.

ب- الاتجاه الثاني (الكادر الإعلامي - الأمني) :

من خلال اختيار الكوادر الإعلامية المتخصصة (خريجي كليات الإعلام) والذين يتوافر لديهم الحس الأمني وإلحاقهم بالدراسة الأكاديمية في مجال العلوم الأمنية، ثم تخصصهم في مجالات أمنية محددة بمرحلة لاحقة، وبذلك يمكن لنا إعداد كوادر أمنية متخصصة بالإضافة إلي خلفيتها الإعلامية الدراسية، بحيث تنخرط هذه الكوادر في العمل بالأقسام الأمنية التي تم استحداثها بوسائل الإعلام بعد تزويدها بالخلفية الأمنية والحس الأمني.

- تطوير التشريعات الإعلامية الأمنية على المستويات كافة حيث أصبحت تلك التشريعات متقادمة ولا تتواكب مع التطورات والمتغيرات العالمية، لذا يجب تطويرها من خلال الالتقاء الفكري Brain Storming بين خبراء الإعلام المتخصصين وبين القيادات الشرطية المتخصصة من خلال لجنة قانونية تشريعية - نوصي بإنشائها بالمكتب العربي للإعلام الأمني - للوصول إلى

تشريع قانوني أمني إعلامي متطور قادر على مواكبة تطور الحياة الأمنية العربية بإيقاعها السريع من خلال رؤية إعلامية - أمنية مشتركة.

- وضع خطة متكاملة وشاملة للتغلب على معوقات التغطية الإعلامية الأمنية.

في ضوء المعطيات الجديدة التي أفرزتها ثورتا المعلومات والاتصالات فقد أصبح من المستحيل استمرار العقبات والصعوبات التي تحول دون التغطية الإعلامية الشاملة للأحداث والقضايا الأمنية في عصر يطلق عليه السماوات المفتوحة Open Sky[1]. ويمكن تلخيص هذه المعوقات في الآتي:

- صعوبة حصول مندوبي وسائل الإعلام على معلومات وبيانات حديثة نظراً لإحاطتها بسياج من السرية التامة.
- عدم وضع خريطة بالموضوعات الأمنية التي تشكل بؤرة الاهتمام الأمني على المستوى العربي (إقليميا ومحليا).
- عدم توافر بنوك معلومات أمنية يوكل إليها تغذية وسائل الإعلام المختلفة بالتغطية الإعلامية الأمنية الشاملة على المستويين: المحلي والإقليمي.
- تركيز الاهتمام الإعلامي الأمني على قضايا أمنية محدودة كالجريمة والمخدرات، ومشاكل المرور وتهميش قضايا أمنية أخرى هي الأكثر أهمية فى ضوء تخويف القيادات والمسؤولين بالأجهزة الأمنية العربية من الإدلاء بأية معلومات إلا بعد الحصول على تصريح مسبق من القيادات العليا.
- الافتقار إلى الكفاءة والرؤية الإعلامية في معالجة الظواهر الأمنية.

ولما كانت هذه الصعوبات والمعوقات في عصور مضت تميزت بالانغلاق الإعلامي وهو ما ترك بصماته على التغطية الإعلامية والأمنية العربية حيث إنها جرت في سياق تاريخي واجتماعي واقتصادي وثقافي معين ووفق مفاهيم

(١) محمد نصر: «الإعلام العربي في عالم متغير»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٧، ص٢٩.

إعلامية وأمنية سادت فى هذا الوقت، فقد حان الوقت للتخلص منها فى عصر الانفتاح الإعلامى.

لذلك كان لا بد أن يضع خبراء المكتب العربي للإعلام الأمني ولجانه المتخصصة خطة متكاملة تقوم على أساس تشخيص تلك المصاعب والعقبات والمشاكل واستيعابها عن فهم وإدراك ووضع الحلول المرحلية للتغلب عليها من خلال تبني الأفكار الحديثة، مثل: إقامة بنوك للمعلومات، ووضع خطة جديدة للمعلومات الأمنية، وعدم المبالغة في الحماية الأمنية المفروضة على المعلومات وتأمين تدفق المعلومات من خلال رفع مستوى الكادر الإعلامي الأمني، وكسر الحاجز النفسي بين المواطن العربي والأجهزة الشرطية، وضمان التعددية الإعلامية، وتغطية المجالات الأمنية المختلفة من خلال تغطية متوازنة مدركة لطبيعة عمل كل قطاع من القطاعات الأمنية.

استناداً إلى ما سبق نستطيع القول: إن الإعلام الأمني العربي يمثل علامة مضيئة وخطوة إيجابية في مسيرة العمل الأمني العربي المشترك من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب، وفي إطار الجامعة العربية مجسداً لإرادة أمنية عربية موحدة راغبة في التصدي للمشكلات الأمنية من خلال منظومة عمل جماعية، تستهدف وضع مجموعة من الخطط والسياسات للحد من الجريمة ونشر الوعي الأمني.

وإيمانًا من المجلس بأهمية دور الإعلام في هذا المجال فقد أقر استراتيجية إعلامية عربية موحدة للتوعية والوقاية من الجريمة ترتكز على العديد من الخطط التوعوية والأساليب التنفيذية وهو ما سوف نتعرض له في المبحث التالي.

المبحث الثاني
الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية للوقايـــة من الجريمـــة

إدراكًا لأهمية الإعلام ودوره في مجتمعاتنا العربية فقد أصبح من الضروري وضع مجموعة من الخطط الإعلامية الأمنية العربية المشتركة لتساند جهود الأجهزة الأمنية العربية الرامية إلى الحد من الجريمة ومواجهتها.

وتأكيداً لهذا الدور أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في يناير ١٩٩٦[١]، الاستراتيجية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، وكانت تستهدف التأكيد على دور العمل الإعلامي العربي المشترك في التصدي للجريمة، الذي يستوجب تعزيز أواصر التعاون بين المؤسسات الإعلامية والأمنية بهدف خلق رأي عام متعاون مع الأجهزة المختصة لحماية المجتمع من الجريمة والتيارات الفكرية المنحرفة، ونشر الوعي الأمني بين المواطنين وتوعيتهم بضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية ممتلكاتهم وأشخاصهم من مخاطر الجريمة.

ولدراسة الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية للوقاية من الجريمة يجب أن نستعرض مفهوم العلاقة بين الاستراتيجية الإعلامية العربية الأمنية والاستراتيجية الأمنية العربية الوقائية، ثم أسس ومقومات تلك الاستراتيجية وذلك من خلال:

أولاً : مفهوم الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية.

ثانيًا: فاعلية الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية.

ثالثًا : مقومات الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية.

وسوف نتناول كل عنصر من هذه العناصر بالتفصيل :

---

(١) مجلس وزراء الداخلية العرب: «الرؤى والطموحات»، مرجع سبق ذكره، ص٣.

أولاً : مفهوم الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية[1]:

نظراً لتداخل مفهوم الاستراتيجية الأمنية العربية والاستراتيجية الأمنية العربية الوقائية، فقد رأى الباحث ضرورة إيضاح مفهوم كل منهما، فالاستراتيجية الأمنية من وجهة نظر الباحث تعني: «تلك الخطط الشاملة في مجال الإعلام الأمني بغرض تحقيق عدد من الأهداف الأمنية المحددة التي تساهم في دعم رسالة الشرطة فى المجتمع».

بينما يقصد بالاستراتيجية الأمنية الوقائية أنها: «تلك الخطط المستمرة التي تستهدف تحصين المجتمع ضد الجريمة من خلال الحقن الداخلي لأفراد المجتمع بجرعات توعوية مكثفة بالقواعد والاحتياطات الأمنية الواجب اتباعها بهدف منع ومحاصرة وإجهاض المحاولات الإجرامية قبل حدوثها».

لذا يرى الباحث أن هذا التعريف يتضمن الجوانب الإجرائية الآتية :

- الاستراتيجية الأمنية الوقائية استراتيجية طويلة المدى ومستمرة، وبما أن البيئة الإجرامية تتميز بالتقلب والتغير والاستمرار وعدم الاستقرار فلا بد أن يواكبها استراتيجية أمنية وقائية لا تتوقف.
- الاستراتيجية الأمنية الوقائية تتبنى شعار «منع الجريمة قبل وقوعها». فهي إذاً استراتيجية تمتلك زمام المبادرة والمبادأة بتوعية أفراد المجتمع بالأخطار الإجرامية المحتمل والمتوقع حدوثها.
- الاستراتيجية الأمنية الوقائية لها هدف محدد واضح هو تحصين المجتمع ضد الجريمة بهدف منع ومحاصرة وإجهاض المحاولات الإجرامية والإرهابية.
- الاستراتيجية الأمنية الوقائية من الجريمة تعتمد في المقام الأول على توعية أفراد المجتمع «بالاحتياطات الأمنية الواجب اتباعها».
- توافر الرؤية المستقبلية من خلال الحس الأمني باحتمالات الشبه والاختلاف بين مفهوم كل من التعريفات على حدة.

---

(١) نشأت الهلالي: (الاستراتيجية العربية في مجال مكافحة الجريمة)، مرجع سبق ذكره.

مما سبق يتضح أن هناك مجموعة من أوجه الشبه والاختلاف بين الإعلام الأمني بشكل عام، والإعلام الأمني الوقائي نوردها فيما يأتي:

أوجه الاتفاق:

- تمثل القضية الأمنية بؤرة اهتمام كل من المفهومين.
- إن كلاً منهما يعكس الرغبة في التصدي لمشكلات أمنية.
- إن كلاً منهما يستخدم الرسالة التوعوية كأداة مهمة في نجاحه.
- كلاهما يعتمد على استراتيجيات وخطط وسياسات وقواعد يتم تطبيقها، لتحقيق أهدافه.

أوجه الاختلاف:

- تعكس الاستراتيجية الإعلامية الأمنية: مفهوم الإعلام الأمني الشامل المتمثل في الجانب الجنائي والإجرائي والوقائي، بينما تعكس الاستراتيجية الإعلامية الأمنية الوقائية الاهتمام بجانب واحد فقط هو الجانب الوقائي.
- الاستراتيجية الإعلامية الأمنية تتصف بالشمولية من خلال تطرقها لجميع المجالات الأمنية المختلفة جريمة - مخدرات - مرور .. إلخ.
- بينما الاستراتيجية الإعلامية الوقائية: تتعرض فقط للدور الوقائي في المجالات الأمنية المختلفة.

ثانيًا: فاعليات الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية الوقائية[1]:

برز العمل العربي المشترك بوضوح من خلال إقرار مجلس وزراء الداخلية العرب للاستراتيجية الموحدة للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة في عام ١٩٩٦.

---

(١) أديب خضور: «أولويات الإعلام الأمني - واقعه وآفاق تطوره»، مرجع سبق ذكره.

وهذا الحدث في حد ذاته يمثل نقطة مهمة في طريق العمل العربي المشترك، كما أنه يمثل بادرة لمزيد من التفعيل والتعاون في المجال الأمني، حيث أكدت الاستراتيجية الأمنية الموحدة على ضرورة وضع ميثاق الشرف الإعلامي العربي موضع التنفيذ، وتحديد المبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها عند التعرض للموضوعات الأمنية من خلال تقدير مدى صلاحية الأنشطة والبرامج المسموح بنشرها.

كما أشارت تلك الاستراتيجية الأمنية إلى أهمية التنسيق من خلال عقد لقاء كل سنتين بين رؤساء أجهزة الإعلام الأمني في الدول العربية بما يضمن نجاح الرسالة الإعلامية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وتنشيط اللقاءات والندوات وتنظيم المؤتمرات لدراسة وبحث هذا الموضوع الحيوي، تدعيمًا للرسائل الإعلامية من خلال التوجيه السليم لها في تحقيق أهدافها في التصدي للجريمة.

كما أكدت الاستراتيجية الأمنية على وضع مجموعة من خطط التوعية الأمنية لتوثيق العمل الإعلامي بين الدول العربية وقد تمثلت تلك الخطط في[1]:

- خطة للتعاون المشترك بين الأجهزة العربية لتوعية الجمهور بكيفية الحماية من مخاطر الكوارث وكيفية مواجهتها وسبل علاجها.
- وضع خطة عربية موحدة للتوعية المرورية.
- وضع خطة لمشاركة المواطنين تطوعًا وتوعيتهم بمخاطر الجريمة والاحتياطات الأمنية الواجب اتباعها.
- أكدت الاستراتيجية على دور العمل الإعلامي العربي المشترك عند وضع الخطط الأمنية، ومنه - على سبيل المثال -: الخطة الأمنية العربية التي

(١) لمزيد من التفاصيل راجع الاستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة الكويت، مرجع سبق ذكره.

أقرت عام ١٩٨٣، والخطة الأمنية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات، والمؤتمرات الأمنية التي أقرت مشروع الخطة العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٨٦.

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد أضافت الاستراتيجية مجموعة من الخطط لتنفيذها في إطارها وهي:

- ضرورة دعم جهود الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لاستمرار مسيرته لبناء قاعدة راسخة للعمل الإعلامي العربي المشترك في مجال مكافحة الجريمة والحد من أخطارها.
- ضرورة تنظيم ندوات ولقاءات إعلامية بمشاركة الإعلاميين والمتخصصين أمنيًا لبحث أفضل طرق التوعية الإعلامية للجمهور التي يمكن استخدامها في المواجهة والمكافحة.
- وضع منظومة عمل متجانسة تضمن تحقيق التعاون والتنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية.
- تأكيد القيم الإسلامية السمحة والأخلاق العربية الأصيلة وتقديم التوعية الدينية الصحيحة من خلال التوسع في إعداد البرامج الدينية والأخلاقية.
- التأكيد على ضرورة التعاون العربي في تبادل البرامج الإعلامية بين الدول العربية وخصوصًا تلك التي تهدف إلى التوعية بأخطار البرامج وأضرارها وتنمي الوعي الأمني والحس الأمني لدى المواطن العربي.
- تأكيد الالتزام بميثاق الشرف الإعلامي العربي لحماية الفكر العربي والحفاظ على الهوية العربية وضرورة التزام الأجهزة الإعلامية بأشكالها كافة في تعاملاتها الإعلامية.
- ضرورة الالتزام بالموضوعية والصدق عند تناول المسائل الإعلامية الأمنية كضرورة ملحة لتأكيد مصداقية أجهزة الإعلام العربية لدى الجمهور.

كما وضعت الاستراتيجية الإعلامية الأمنية مجموعة من الأنشطة التي تضمن تحقيق العديد من الأهداف، يمكن حصرها في[1]:

- إبراز دور السلطات الرسمية وجهودها للحد من الجريمة.
- التعريف بوسائل الحماية والمكافحة الرسمية وغير الرسمية وإبراز مهامها وأدائها.
- اقتلاع الخوف والرهبة من نفوس الأفراد مما يشجعهم على الشهادة أمام المحكمة والإبلاغ عن المشتبه فيهم.
- تفعيل وتدعيم المجهودات التطوعية والعمل الاجتماعي من خلال العمليات المناهضة للجريمة باعتبارها إحدى الأجهزة المهمة في الدفاع الاجتماعي.
- إبراز الأضرار التي يمكن أن تلحق بالأفراد من جراء سلبيتهم في التعاون مع الأجهزة الأمنية.
- تعميق الشعور بالمسئولية لدى المواطن تجاه المواجهة مع المجرمين والمنحرفين.
- تركيز الاهتمام على العناية بوسائل الضبط الاجتماعي ودورها المهم في معالجة أوجه الانحراف وتقويمها لدى الصغار باعتبارها أحد أدوات التنشئة الاجتماعية.
- الاهتمام بعرض الثقافة القانونية والأمنية من خلال تخصيص أبواب ثابتة في الصحف بالإضافة إلى تخصيص برامج تليفزيونية لهذا الغرض.
- التنسيق بين الوسائل الإعلامية كافة حول موضوعات العنف والإرهاب والمخدرات والاغتصاب حتى لا تتضارب وتتعارض أساليب المعالجة وتفقد وسائل الإعلام مصداقيتها لدى الجماهير.

(١) انظر «الأسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية»، مرجع سبق ذكره.

- التوضيح الشامل للظاهرة الإجرامية ودوافعها من خلال توسيع دائرة التناول الإعلامي من خلال تناول الوسائل الإعلامية المختلفة للرؤى الاجتماعية والنفسية والدينية.

تعرض الباحث خلال العرض السابق لفاعليات الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية وأنشطتها، إلا أنه من الواجب الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية قد استفادت بشكل كبير من تجربة الدول العربية، من خلال تطبيقات السياسة الوقائية التي مرت بمرحلتين تاريخيتين سوف يتم تناولهما تفصيلاً.

ثالثًا: مقومات الاستراتيجية الإعلامية الأمنية العربية والوقائية[1]:

حظي موضوع الوقاية من الجريمة والانحراف اهتمامات الدول العربية لأن النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يتحقق إلا في إطار من البيئة الآمنة المستقرة.

ولهذا تنوعت المقومات التي اعتمدت عليها البلدان العربية في الوقاية من الجريمة والتصدي لها تبعًا للظروف التي مرت بها تلك البلاد.

ويمكن للباحث التمييز بين مرحلتين للسياسة الوقائية من الجريمة بالدول العربية.

المرحلة الأولى: (بداية النصف الثاني من القرن العشرين - الثمانينات من القرن نفسه):

وقد بدأت تلك المرحلة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين حتى الثمانينات من القرن الماضي، واعتمدت الدول العربية في هذه المرحلة على مجموعة من المقومات والسياسات للوقاية من الجريمة والتصدي لها تمثلت في الآتي:

---

(١) المرجع السابق.

١- القوانين الجزائية والعقوبات:

اتبعت الدول العربية نظرية المفعول الرادع للعقوبة، لذا فقد تم التركيز على القوانين الجزائية كوسيلة أساسية وفعالة لسياستها الوقائية في مجال مكافحة الجريمة، وقد تمثلت تلك السياسية الوقائية في سن القوانين الجزائية وتشديد العقوبة باعتبار أن تغليظ العقوبات يمثل نوعًا من الردع للمجرم مما يحول بينه وبين الإقدام على ارتكاب الجريمة خشية العقاب الذي ينتظره إذا أقدم على ذلك.

٢- التدخل الشرطي:

اعتمدت الدول العربية أسلوب التدخل الشرطي للوقاية من الجريمة كوسيلة من وسائل حفظ الأمن من خلال زيادة الرقابة الشرطية والتواجد الأمني المستمر في الحياة العامة.

والدول العربية في استخدامها لهذا الأسلوب تنتهج نفس الأسلوب المتبع في الدول النامية بصفة عامة، حيث الاعتماد على التدخل الشرطي للوقاية من الجريمة بدلاً من اعتمادها على وسائل وقائية أخرى ابتغتها الدول المتطورة.

وتؤكد هذه الحقيقة الإحصاءات التي صدرت عن أجهزة الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي للوقاية من الجريمة والذي عقد بمدينة ميلانو الإيطالية عام ١٩٩٥، بأن عدد أفراد الشرطة في الدول النامية بلغ أكثر من الضعف وبنسبة ٢٣٪ في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ - ١٩٨٠ حيث أصبح هناك ٩١٣ شرطيًا لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة مقابل ٣٩٤ شرطيًا قبل هذه الفترة[1].

(1) U.N, Report on the second united Nations Survey on Crime Trends Operations of Criminal Justices System and Crime Prevention, secretary Granular report, Milano, 1995, pp. 8-10.

٣- العلاج والإصلاح العقابي :

نتيجة للتأثر بكتابات العديد من المصلحين الاجتماعيين والعلماء الجنائيين التي تبلورت في أواخر القرن العشرين، قامت دول العالم، ومنها الدول العربية، بالاهتمام بإعداد برامج تربوية إصلاحية في المؤسسات العقابية من سجون، وإصلاحيات، ودور ملاحظة، إيمانًا بالنظرية القائلة: إن إعادة تأهيل المجرم اجتماعيًا ومهنيًا وثقافيًا كفيل بجعله مواطنًا صالحًا لا يفكر في العودة للجريمة مرة أخرى.

وهذا يمثل في رأي الباحث تحولاً مهمًا في السياسة الوقائية بإدخال مبدأ الإصلاح العقابي كأسلوب وقائي بعد أن كانت العقوبة غاية في حد ذاتها.

٤- العمل الاجتماعي الوقائي :

عمدت الدول العربية إلى وضع العديد من البرامج الاجتماعية ذات الأهداف الوقائية التي خصصت ووجهت إلى الأحداث والشباب، كما تم تفعيل العمل الاجتماعي من خلال الدراسات البحثية لحالات التسول والتشرد وتعاطي المخدرات، وإدمان المشروبات الكحولية.

وتم الاهتمام بتحسين ومعالجة أوضاع المشردين والمتسولين بتوفير الإيواء لهم ومضاعفة الجهد في العناية بأطفال الشوارع لحمايتهم من التعرض للانحراف ومنع استغلالهم في ممارسة الجريمة.

ومن العرض السابق لتطور السياسة الوقائية العربية في مجال الجريمة في مرحلتها الأولى منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين وحتى فترة الثمانينات منه، يخلص الباحث إلى أن هذه الوسائل مجتمعة شكلت ملامح السياسة الوقائية العربية المتبعة لمواجهة الجريمة والانحراف، حيث اعتمدتها الدول العربية على مستويات مختلفة على أزمنة متباينة غطت هذه الفترة الزمنية.

ومن ثم يرى الباحث أن تلك السياسات الوقائية التي اتبعتها الدول العربية لم تحل دون تفاقم هذه الظاهرة، وهذا واضح من خلال ازدياد عدد الجرائم في الدول العربية حيث ارتفع عدد الجرائم من ٢,٠٠٨,٠٧٠ عام ١٩٩١ إلى ٣,١٤٨,٦٣٢ عام ١٩٩٨[١]، ويمكن تفسير ارتفاع معدل الجريمة في الوطن العربي إلى النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي والدخول في عصر العولمة علاوة على بعض الأسباب الأخرى التي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- إن مفعول الردع من خلال تغليظ العقوبات كوسيلة وقائية وكنظرية أمنية أصبح موضع شك، لبروز عوامل أخرى أكثر أهمية تشكل صمام الأمان والدرع الواقي من الجريمة كالتربية الأخلاقية والدينية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢].
- لم تتضمن السياسات - السالفة الذكر - معالجة أسباب الإجرام والعوامل المؤدية إليه.
- تأثر السياسة الوقائية بالتغيرات التي حدثت في التشريع الجنائي وفي المؤسسات الإصلاحية تحت وطأة الظروف الأمنية، وتطور الظاهرة الإجرامية دون الاعتماد على البحث العلمي ونتائجه.
- إن تطور الظاهرة الإجرامية كانت دومًا أسبق إلى الظهور من التدابير الوقائية والعلاجية، فكان ازدياد عدد الجرائم وظهور جرائم جديدة هو الذي يملي التدابير الوقائية الرامية إلى التصدي لهذه الظاهرة الإجرامية[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: محمد البدري: الجريمة في بعض الدول العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، ندوة جغرافية الجريمة، القاهرة، ٢٠٠١.

(2) American Gulltin of Criminology, The Role of Police in The Preventation of Crime, vol. 41, Ohaio, U.S.A., pp. 716-743.

(٣) جمال توفيق أحمد: «الأبعاد المعاصرة للظاهرة الإجرامية»، كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٧.

المرحلة الثانية: (من الثمانينات في القرن العشرين - حتى الآن):

نظراً لهيمنة السياسة الوقائية من الجريمة على اهتمامات الحكومات العربية، عمدت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي إلى إعادة النظر في السياسات الوقائية المتبعة في محاولة جادة منها للوصول إلى سياسات وقائية جديدة واضحة المعالم والأهداف مستندة على أسس علمية بحثية، مع الاهتمام بتطوير التدابير السالفة الذكر وجعلها ملائمة للمستجدات والتطورات في مجال الوقاية والمكافحة.

وتجسد هذه المرحلة التحول الحقيقي في السياسة الوقائية للدول العربية منذ الثمانينات حتى الآن، وهي مرحلة تتميز بالاعتماد على وسائل وتدابير جديدة في الوقاية من الجريمة تتواكب مع العصر الحالي ويمكن لنا تحديد هذه الوسائل في الآتي:

١- البحث الجنائي :

يمثل البحث الجنائي توجهًا جديداً للدول العربية في مجال السيطرة على الجريمة والوقاية منها، على أساس أنه لا يمكن مكافحة الجريمة والوقاية منها دون الإلمام بأسبابها والعوامل المؤدية لها ومعالجة هذه الأسباب.

ومن ثم فإن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم دون اتباع أسلوب البحث الجنائي والوقوف على أسباب السلوك الإجرامي لمعالجته.

٢- تأهيل الكادر البشري :

حرصت الدول العربية في هذه المرحلة على اتباع توجه جديد في السياسة الوقائية العربية، بالاهتمام المباشر بالكادر البشري وتكوينه وتدريبه وتأهيله بالعلم والخبرة حتى يستطيع القيام بمهام هذا التوجه الجديد في السياسة الوقائية العربية.

٣- البناء المؤسسي :

اهتم التوجه الجديد في السياسة الوقائية الأمنية العربية إلى إيجاد كيان مؤسسي للوقاية من الجريمة، من خلال إنشاء مجالس وهيئات ومراكز متخصصة من أهمها مجلس وزراء الداخلية العرب والمكتب العربي للإعلام الأمني.

٤- التجهيز الفني والتقني :

تميزت هذه المرحلة بالتوجه نحو مواكبة تكنولوجيا العصر من تجهيزات وآلات وتقنيات لم تكن معروفة أو معلومة من قبل، وتوظيفها في خدمة العمل الشرطي كافة وفي دعم السياسة الوقائية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها على الوجه الأكمل، حيث إنه لم يعد مستطاعًا العمل في أي ميدان أمني دون التقنية الحديثة التي أوجدتها التكنولوجيا المتقدمة[١].

٥- التخطيط الأمني الشامل:

تبلور هذا التحول في السياسة الوقائية العربية بشمول النظرة الأمنية في مواجهة مشكلة الإجرام من خلال خطط أمنية شاملة محددة الأهداف والوسائل.

ويرى الباحث أن هذه النشرة الأمنية الشاملة للسياسة الوقائية تتوافق مع توصيات الأمم المتحدة الهادفة إلى الاعتماد على التخطيط والبرامج في مجال الوقاية من الجريمة.

وعلى الصعيد العربي اتخذ المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب قراراً سنة ١٩٨٠ باعتماد خطة أمنية عربية ترمي إلى توفير الأمن الداخلي في الدول العربية والوقاية من الجريمة.

كما أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته المنعقدة في الدار البيضاء عام ١٩٨٦ الخطة الأمنية الثانية حيث عهد إلى المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب باعتباره الجهاز العلمي، وإلى الأمانة العامة لمجلس

---

(١) عبد الله شقرون: «واقع الإعلام والأمن في الوطن العربي وعلاقته بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي»، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧، ص١٨.

وزراء الداخلية العرب العمل على تنفيذ الخطة الأمنية الثانية، وقد أقر مجلس وزراء الداخلية العرب الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة الجريمة عام ١٩٩٦، وهي في مجملها تمثل خططًا أمنية وقائية شاملة مكتملة الأهداف والوسائل.

٦- تطوير الوسائل الوقائية التقليدية:

رغم أخذ الدول العربية بالتقنية الحديثة في هذه المرحلة فقد عملت على تطوير الوسائل التقليدية، حيث لوحظ تقدم نوعي في هذا المضمار سواء على مستوى التشريعات الجنائية أو على مستوى أجهزة الشرطة ومهامها أو على مستوى الجهاز القضائي أو المؤسسات العقابية.

والجدير بالذكر أن الدول العربية لم تختلف عن الاتجاه العام الذي يسود العالم بالتركيز على المكافحة بدلاً من الوقاية على الرغم من ارتفاع تكاليف مكافحة الجريمة، نظراً لما تتطلبه من توفير الوسائل الفنية والتكنولوجية وتوافر العنصر البشري المؤهل وزيادة حجم قوة الشرطة نتيجة للزيادة السكانية من جهة وتزايد وارتفاع معدلات الجريمة من جهة أخرى(١).

وتؤكد دراسات للأمم المتحدة التي تتناول الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة أن الجهود الدولية في أغلبها تتجه نحو المكافحة لا الوقاية وبالأرقام فقد وجدت الدراسة أن ٢٥ دولة فقط من إجمالي ٦٥ دولة تطبق السياسة الوقائية، بينما الأغلبية تطبق سياسة المكافحة(٢).

أما بالنسبة لواقعنا الأمني العربي فتشير الإحصاءات والبيانات إلى أن البلاد العربية تنفق من ميزانيتها السنوية على الشرطة والأمن ما يفوق القطاعات الأخرى بالدولة.

---

(١) رمسيس بهنام: علم الوقاية «التقويم والأسلوب الأمثل لمكافحة الإجرام»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص١٦.

(2) U.N.Report on the Second United Nations Survey on Crime Trends Opertions of Criminal Justices System and Crime Prevention, secretary general report, Milano, 1995.

وقد أكدت دراسة حاتم الهلاوي[1] جسامة تكلفة الجريمة في الوطن العربي باعتبار أن المواجهة تحتاج إلى تقنيات عالية مكلفة أكثر من تلك المستخدمة في قطاعات أخرى بالدولة (زراعية - صناعية - خدمية)، ونظراً لسيطرة الهاجس الأمني على دولنا العربية فإنها مضطرة إلى التوسع في الإنفاق على اقتناء التكنولوجيا المتقدمة وتوظيف الكوادر الأمنية وتأهيلها إلى جانب التكلفة الطبية والاجتماعية بالإضافة إلى العبء الذي يشكله النزلاء في السجون العربية على الميزانية وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النفقات الإجمالية للجريمة[2].

لذا فإن الأمر يحتاج إلى البحث عن وسائل من شأنها تخفيض تكاليف الجريمة والوقاية منها في الوطن العربي ويمكن أن نحصر تلك الوسائل في الآتي:

- **تبني سياسة وقائية جديدة:**

إن ارتفاع تكلفة الجريمة في وطننا العربي استدعى إيجاد وسيلة فعالة لإيقاف زيادة معدلات الجريمة ونفقاتها المرتفعة، لذلك فإن الحل الوحيد هو تبني سياسة وقائية تحقق بعدين أساسيين، هما: التقليل من معدلات ارتكاب الجريمة، والمشاركة الشعبية في النشاط الأمني.

ويرى البعض أن البعد الوقائي من الجريمة يتم عن طريق الوقاية السليمة والفاعلة للحيلولة دون وقوع الجرائم ونمو الشخصية المنحرفة[3]، وذلك من خلال ضبط الظروف التي تنمو فيها الشخصية، وكافة العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية ووسائل التعليم والإعلام للوقاية من الجريمة في إطار

---

(١) حاتم الهلاوي: «تكلفة الجريمة في الوطن العربي»، كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص٣٨.

(٣) جلال ثروت: «الظاهرة الإجرامية دراسة في علم الإجرام والعقاب»، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٢٣.

المخططات التنموية للمجتمع مع الأخذ في الاعتبار المراجعة الشاملة للسياسات الجنائية والعقابية في العديد من الدول العربية.

- **الشرطة الشعبية:**

إن فكرة المشاركة الشعبية في أعمال الأمن، فكرة قديمة ومعروفة لدى المجتمعات الإسلامية في مراحلها المختلفة وهي تتشابه إلى حد كبير مع النظام الياباني المسمى بنظام «السكونات» الذي يعتمد على الأفراد المقيمين بالأحياء في القيام بالعديد من الأعمال الأمنية مثل ملاحقة المجرمين وفض المنازعات الصغيرة ومساعدة الأجانب.

وقد أسهم هذا النظام إسهامًا كبيراً في حل ٦٠٪ من النزاعات في عام ١٩٨٠ في اليابان، وفي إحالة العديد من المقبوض عليهم إلى القضاء، ومما لا شك فيه أن هذا النظام يقلل من التكاليف المالية للدولة من خلال المشاركة الشعبية التطوعية في الأعمال الأمنية مما يمثل دعمًا تطوعيًا مسانداً لمجهودات الشرطة(١).

- **التوسع في بدائل السجون:**

ظهرت الكثير من الدراسات والبحوث والمؤتمرات الدولية التي تهتم بدراسة بدائل السجون حيث أصبح الاتجاه العام دوليًا وإقليميًا ومحليًا يتجه نحو استخدام بدائل للعقوبة مما أدى إلى ظهور مصطلح جديد سمي «بدائل السجون».

وقد عكست دراسة للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ تحت عنوان بدائل السجون هذا الاهتمام.

وبالتطبيق علي الدول العربية - من خلال دراسة للمركز العربي للدراسات الأمنية - تبين أن هناك اتجاهاً مماثلاً في الدول العربية إلا أنه ما زال محدوداً حتى الآن.

---

(١) المرجع السابق، ص٤٠.

لذا فإن تقليل التكلفة الإجمالية للجريمة لن يتأتى إلا من خلال البحث عن بدائل جديدة للسجون والتوسع في تطبيقها، مثل: نظام خدمة المجتمع، وإيقاف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بالوضع تحت الإشراف الاجتماعي والقضائي.

فضلاً عن الآثار النفسية الجسيمة الخاصة باختلاط مرتكبي الجرائم البسيطة بعتاة الإجرام، وينطبق ذلك على بعض الأحداث الذين يتحولون إلى مجرمين خطرين نتيجة لهذا الاختلاط.

إذا كان الهدف الرئيسي للاستراتيجية الأمنية العربية هو الوقاية والتصدي للجريمة، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا بتضافر مجموعة من الوسائل الإعلامية، ولعله من المفيد هنا التعرض لأكثر الوسائل الإعلامية تأثيراً في المواطن العربي، لمعرفة دورها في نشر الوعي الأمني والتصدي لثقافة الجريمة.

وبعد أن تبين لنا أن أهم وسيلتين في مجتمعنا العربي، هما: التليفزيون، والإذاعة، بسبب انتشار الأمية نجد أنه من الضروري الحديث عن هاتين الوسيلتين على نحو تفصيلي[1].

الوسيلة الأولى: دور الإذاعة والتليفزيون في نشر الوعي الأمني:

مما لا شك فيه أن الوعي الأمني يبدأ من الأسرة ثم المدرسة في خدمة القضايا الأمنية، من خلال التعاون الوثيق مع الأجهزة الأمنية للحصول على المعلومات الأمنية الواجب نشرها.

والجدير بالذكر أن الدعوة إلى توطيد الأمن ونشره كانت من أهم بنود «الميثاق الإذاعي العربي» الذي اعتمدته الجمعية العامة لاتحاد الإذاعات العربية عام ١٩٧٠.

---

(١) نسمة البطريق: «التليفزيون والهوية الثقافية»، مرجع سبق ذكره، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٥.

كما أكدت الاستراتيجية الأمنية العربية على ضرورة تكثيف استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في إيجاد وعي عام ضد التيارات الفكرية والتمسك بالقيم الروحية.

وقد طالبت الاستراتيجية بالرقابة الدقيقة لكل من الإذاعة والتليفزيون لمنع استخدامهما فيما يخل بالقيم المجتمعية لدولنا العربية.

وعلى الرغم من دور هاتين الوسيلتين في التعريف بالمجهودات الشرطية وخصوصًا في المناسبات، مثل: أسابيع المرور، واحتفالات يوم الشرطة، إلا أن دور الأجهزة الإعلامية أعمق من هذا ويتطلب منها الشمول لجميع أنشطة المجتمع التي تتطلب وعيًا أمنيًا.

وإن هاتين الوسيلتين يمكن أن يلعبا دوراً ملموسًا في عملية نشر الوعي الأمني لدى المواطنين، عبر الكلمة المسموعة أو الصورة المرئية.

الوسيلة الثانية: دور الإذاعة والتليفزيون فى التصدي لثقافة الجريمة:

لا شك أن العالم قد أضحى قرية كونية صغيرة نتيجة لتطور وسائل الاتصال من خلال البث وتأثيره فى أفراد المجتمع وخصوصًا الشباب والنشء.

ومن ثم فقد أصبح مطلوبًا من مجتمعاتنا العربية الحفاظ على هويتها وشخصيتها الثقافية ضد هذا الغزو الثقافي المخالف لقيم وعادات وأخلاقيات المجتمع، من خلال تفعيل وسائل الإعلام فى التصدي للغزو الثقافي وثقافة الجريمة عن طريق تطوير وتنشيط الإعلام الداخلي ليصل إلى مستوى يمكنه من مواجهة الإعلام الخارجي المفروض علينا.

ونظراً لأن الإذاعة والتليفزيون من أهم الوسائل التي تؤثر في شخصية وأفكار الشباب فيمكن من خلال برامجها الهادفة تقويم سلوك الشباب وتزويدهم بثقافة مجتمعهم وبناء شخصيتهم مما يحميهم من أخطار الغزو الثقافي وثقافة الجريمة، إلا أن معظم الأقطار العربية تعاني من بعض المشكلات والصعوبات التي تجعل برامجها الإعلامية دون المستوى المطلوب نتيجة للعديد من الأسباب، منها:

- غياب الوعي والإدراك لدى وسائل الإعلام العربية لطبيعة وخطورة الإعلام المضاد.
- القصور في الإنتاج الإعلامي العربي، مما يفتح الباب لاستيراد برامج ومواد إعلامية لا تتناسب مع قيم وأخلاقيات المجتمع.
- ضعف إنتاج وسائل الإعلام العربية من برامج ومواد إعلامية لها جاذبيتها لدى المواطن العربي، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه المؤشر صوب القنوات الفضائية الأجنبية.

لهذه الأسباب أقرت الاستراتيجية الأمنية العربية ضرورة تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربية النابعة من أحكام الشريعة.

وعليه فإن الباحث يقترح مجموعة من التوصيات تشكل في مجموعها أهم متطلبات تطوير الدور الإعلامي للاستراتيجية الأمنية العربية الوقائية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين، أولهما: يختص بالجانب «الإعلامي»، وثانيهما: يخص الجانب «الأمني».

الجانب الإعلامي، ويتضمن:

- وضع خطط إعلامية أمنية وذلك بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذه الخطط في إطار استراتيجية أمنية عربية.
- تطوير المؤسسات الإعلامية القائمة وتوجيهها نحو الالتزام بتنفيذ خطط الاستراتيجية الأمنية العربية الوقائية.
- توثيق التعاون بين الأجهزة الإعلامية العربية كافة.
- ضرورة تفعيل العمل بميثاق الشرف الإعلامي العربي.
- تذليل العقبات والصعوبات التي تواجه تنفيذ خطط الاستراتيجية الأمنية العربية والوقائية.
- تطوير وتنمية مهارات العاملين في مؤسسات الإعلام الأمني العربي.

- دراسة احتياجات المشاهد والمستمع العربي لتوفير إنتاج عربي متميز من المواد الإعلامية للحد من استمالتهم من قبل القنوات الأجنبية.
- تشجيع الأبحاث الميدانية المتعلقة بدور الإعلام في مكافحة الجريمة.
- توثيق الصلات بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية.
- تكثيف برامج التوعية الأمنية القائمة على أسس دينية.
- اتباع الأصول التربوية السليمة عند عرض المواد الإعلامية وخاصة التي تتسم بالعنف والعدوان.
- مساهمة وسائل الإعلام في تنمية الحس الأمني لدى المواطنين وأن تتضمن برامجها سلوكيات إيجابية.

الجانب الأمني، ويقصد به:

١- ضرورة تبني وزارات الداخلية العربية دراسات ميدانية بحثية في كل دولة حول دور الإعلام في تقويم السلوك المنحرف.

٢- تعريف المواطن إعلاميًا بالوجه الإنساني لرجل الشرطة العربي.

وفى الختام يجب التأكيد على أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام الأمني في مجتمعاتنا العربية، وذلك من خلال الاستراتيجية الإعلامية الأمنية التي اعتمدت - كما سبقت الإشارة - على أسس ووسائل إعلامية متطورة، آخذة في اعتباراتها الاستراتيجية العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بهدف الوقاية من الجريمة بالتعاون المشترك بين الجمهور والشرطة.

وعليه سوف يتناول الفصل القادم دور الإعلام الأمني في دولة الإمارات العربية ومدى فاعليته في تحقيق أهداف تلك الاستراتيجية.